مقـــالة

تَحَاكَمْ إلى الدِّين ولا تَتَحَكَّم به !

لفضيلة الشيخ

أحمد السبيعي

بتاريخ : ٢٧ / ٠٨ / ٢٠١٨

تَحاكَم إلى الدين ولا تتحكّم به!

1. الله ﷻ أمرنا بالتحاكم إلى دينه في كل شؤوننا والاحتكام إليه وجعله حاكمًا علينا:

- قال الله تعالى:(وَأَنِ احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ) [المائدة:49] .
- وقال:(إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ) [يوسف:40].
- وقال:(فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ) [النساء:65].

والآيات في هذا المعنى واضحة وكثيرة إلى الدرجة التي جعل الله ﷻ الحكم بغير شريعته هي كفرٌ بهذا الحاكم على التفصيل المعروف عن الصحابة من بقائه على الإسلام مع حكمه بغيرِ ما أنزل الله لا على طريقة الخوارج المكفِّرين للمسلمين بغير علم فقال: (وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ) [المائدة:44].

2. فالدين بعد الإيمان احتكامٌ إلى الشريعة وعملٌ بها في كل المجالات: عبادات ومعاملات.

3. ولقد مرَّ علينا في الفترة الأخيرة مثال عملي جميل يدل على حسن ثمرة ما جاءت به السنة من الأمر بطاعة الأمراء وتحريم الخروج عليهم ومناصرتهم في الخير واجتماع الكلمة عليهم.

4. ودلّت هذه التجربة العملية – بحمدالله – على أن السنة ممكنة التطبيق؛ ويتحصَّل بها منافع عظيمة للمسلمين في الدين والدنيا.

5. وكلنا يعلم أن طاعة الأمراء في طاعة الله قد وقف الناس حيالها على مواقف غير مبنيةٍ على السنة ألخصّها في ثلاث توجهات بشكل عام توضيحي:

أ- من يطبق الشريعة والسنة في هذا الباب على الحاكم الذي يكون من توجهه أو حزبه أو جماعته فقط (ولا يطبقه على من وجب عليه بعينه أن يطيعه ولا يخرج

عليه من أمير دولته أو حاكم مصرِه)

ب- من يقول بالطاعة وتحريم الخروج على الأمراء لكن بنوعٍ من الجفاء؛ مأخوذٌ في أصله من مذهب الخروج، وإن لم يكفِّر الحاكم المسلم بل يقول بطاعته؛ لكنه في ظاهر الحال لا يُظْهِرُ ذلك بقوةٍ وتركيزٍ يليق بهذه المسألة العقدية الهامة، ويحث على جمع الكلمة عليه، بموجب المودة التي جعلها الله بين المسلمين، وبموجب هدي الصحابة والسلف الذي يقتضي من توقير السلطان وتعزيزه ما يحصل به تحقيق مقصود الولاية ومصلحة الإسلام والمسلمين؛ حتى صار من عناوين اعتقاد أهل السنة: (ونرى الحج والجهاد مع الأئمة أبرارًا كانوا أو فجَّارا) فينصون على وصف الفجور ثم يأمرون بهذه الأعمال العظيمة الكلية معه؛ وهل يكون ذلك مع إظهار الكراهية والشنآن لهم، أمّا بغض القلب للمعصية فهذا مشروع؛ لكنه لا يعني بأي حالٍ من الأحوال إهمال النظر إلى حسنات الولاة وإظهارها وتأييدهم فيها؛ وكلنا يعلم ما قاله الأئمة الكبار من إظهار الدعاء لولاة الأمر حتى قال قائلهم: لو أنَّ لي دعوةً مستجابةً لجعلتها في السلطان-كما ذكر عن الفضيل وأحمد- ثم يأتي هؤلاء فيقفون موقف الجفاة والحسَّاد من الولاة.

(وفي الغالب أنّ مثل هؤلاء يكونون من التائبين من الجماعات السياسية التكفيرية فيبقى في نفوسهم من إرث البدع والتكفير ما يبقى).

ج- مَن يُظهِر الطاعة ومذهب السنة بوضوحٍ واندفاعٍ ونصرةٍ وحماس لكنه يبقى في نفسه من مشابهة الجماعات ثلاثٌ:

1. التهوين من شأن تحكيم الشريعة والعمل بها على طريقة أهل الإرجاء الخبيثة؛ ثم تجده يتحمس في إنكار الفواحش والمنكرات على طريقة الجماعات لاسيَّما إذا كانت معاصي وليست بدعًا أو من يرميهم بالعلمانية من المسلمين.

2. التمسّك الناقص بالسنة بترك أصلٍ من أصولها في معاملة ولاة الأمر، وهو الامتثال لقول النبي ﷺ في أصل السنة: «من أراد أن ينصح لذي سلطانٍ فلا يبدِه علانية» فتجده ينكر علانيةً على ولاة الأمور؛ وهذا منتهى الجهل والضلال حيث أن الباب العملي للخروج والخوارج هو الإنكار العلني أصلًا؛ ولا يتعجب من تناقض الإنسان الذي قال الله ﷻ في بعض جنسه: (فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَٰكِن تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ) [الحج:46].

3. أنه لا يطرد أصول السنة في كل ولاة أمر المسلمين جميعًا بل يتخير منهم من يكون موضع حماسه واندفاعه؛ سواء كان ولي أمره فعلًا أو غيره لاعتباراتٍ قد يراها برأيه مسوِّغةً لمخالفته للسنة.

- **إذا رجعنا إلى هذه التيارات الثلاث السابقة؛ ورجعنا أيضًا إلى ما قدمناه في صدرِ هذا المقال؛ فستجد أن الجامع المشترك الذي أوقع هؤلاء جميعًا في مخالفة السنة– غير ما قد يخفى مما هو لله من اتباع الهوى أو تقديم الرأي على الوحي– فستجد أنّ كلاً من هؤلاء جعل نفسه حاكمًا على الشرع لا محكِّمًا له ولا محتكمًا إليه، وما ذَاك إلا نقصٌ في تحقيقِ العبودية لله وتحقيق توحيدِه سبحانه.**

بقلم الشيخ / أحمد السبيعي

16 ذي الحجة 1439 هـ

الموافق 27 أغسطس 2018